



الدورة الرابعة عشرة

لاهاي، ١٨ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير بشأن استعراض الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة
نتائج المرحلة ٤ من مشروع إعادة الرؤية
القرارات المتعلقة بهيكل قلم المحكمة*

موجز تنفيذي

يتناول هذا التقرير ما استجد من التطورات على صعيد مشروع إعادة الرؤية منذ الدورة الثالثة والعشرين للجنة الميزانية والمالية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ويلخص القرارات المتعلقة بهيكل وملاك موظفي قلم المحكمة التي اتخذها المسجل على أساس التوصيات التي تقدم بها فريق إعادة الرؤية.

وقد أوصت اللجنة بأن يواصل المسجل تحديد الوفورات الممكنة في عام ٢٠١٤ وما بعده وأن يقدم تقريراً إلى اللجنة بشأن النتائج النهائية لما تحقق من وفورات لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وبشأن أوجه الكفاءة والتأزر الإضافية التي تم تحديدها بعد استكمال مشروع إعادة الرؤية أثناء دورتها الرابعة والعشرين^(١).

وسلّمت جمعية الدول الأطراف بالجهود المتواصلة التي يبذلها قلم المحكمة في سبيل إعادة تنظيم وترشيد الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة وأذنت للمسجل بمواصلة هذه العملية في حدود المبلغ المالي للميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٥ والعدد الأقصى من الوظائف الثابتة والمناصب المعتمدة^(٢).

وقام فريق إعادة الرؤية بتقديم جميع التقارير المتعلقة باستعراض هيكل وملاك موظفي قلم المحكمة، في الوقت المحدد لها وذلك في نهاية شهر آذار/مارس. وقد اتخذ المسجل القرارات المتعلقة بالتوصيات على النحو الموصوف في هذا التقرير. والقرارات التي اتخذها المسجل بشأن هيكل وملاك موظفي قلم المحكمة أفضت إلى عدد جملي من الوظائف لا يتعدى المجموع الذي حولته الجمعية وهو يرسى إمكانية تحقيق وفورات إضافية في التكاليف. وقد أوجد المسجل نظاماً قادراً على تحقيق أوجه التأزر والوفورات على النحو المتوخى.

وفي أعقاب القرارات التي اتخذها المسجل، هناك خطوات قانونية وتشغيلية تتطلب اتخاذ إجراء بشأنها خاصة من جانب قسم الموارد البشرية لازمة لتنفيذ الهيكل الجديد المقترح.

* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة CBF/24/24.

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة عشرة، نيويورك، ٨-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٩٤.

(٢) الوثائق الرسمية ...، الدورة الثالثة عشرة ... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث ألف، القرار ICC-ASP/13/Res.1، الفقرة ٢ من الفرع الأول.

أولاً - مقدمة

١- أذنت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")، في دورتها الثانية عشرة، للمسجل بأن يعيد تنظيم وترشيد الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة وذلك في حدود مبلغ الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٤ والعدد الأقصى من الوظائف الثابتة والمناصب المعتمدة.

٢- وغرض المسجل من وراء عملية إعادة الرؤية يتمثل في تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر واقتصادات الحجم والمرونة المستدامة في المدى الطويل وذلك بغية إيجاد قلم للمحكمة مهيكّل يعمل على نحو كفؤ وناجح وقادر بشكل أفضل على استيعاب التقلبات التي يشهدها حجم العمل. وعليه مثلت هذه الممارسة مسعى لرسم الأبعاد الصحيحة. وتركيز مشروع إعادة الرؤية لم يكن يرمي على هذا النحو لإيجاد وفورات مهمة في التكلفة بل كان يرمي إلى تحقيق أهداف المشروع الأنف الذكر في حدود مبلغ الموارد القائمة. وقد حقق المسجل هذه الأهداف من خلال القرارات المتعلقة بالتغييرات والتسويات الهيكلية المبينة أسفله. وستكون الوظائف المنوطة بقلم المحكمة على هذا النحو منظمة ومهيكلّة وتؤدي خدمات عالية الجودة وفعالة التكلفة على نحو مناسب التوقيت.

٣- ويتناول هذا التقرير قرارات المسجل المتعلقة بالهيكل الجديد لقلم المحكمة، التي اتخذت على أساس توصيات فريق إعادة الرؤية. والقرارات التي اتخذها المسجل تتناول هيكل قلم المحكمة وملاك موظفيها. وسيعمد فريق إعادة الرؤية إلى وضع الصيغة النهائية للتقارير الأكثر تفصيلاً (بشأن تدفق العمل وعمليات التشغيل والنظم وقواعد البيانات والاتصال والتنسيق والتعاون، في جملة أمور أخرى) في نيسان/أبريل ٢٠١٥ ومن المتوقع أن يكمل تقريره النهائي المتعلق بقلم المحكمة قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ثانياً - الرؤية المتعلقة بالهيكل الجديد

٤- إن الرؤية التي قام على أساسها الهيكل الجديد لقلم المحكمة تستند إلى الأهداف التالي ذكرها:

- (أ) وضع هيكل إداري متين لقلم المحكمة بما في ذلك إضفاء دور مركزي على ديوان المسجل وإحداث دواوين صغيرة الحجم ولكنها فعالة لمديري الشعب الثلاث التابعة لقلم المحكمة مع التركيز القوي على المسائل الاستراتيجية التالية؛
- (ب) الحد من عدد خطوط التبليغ إلى المسجل؛
- (ج) تعزيز جانب الوظيفة القانونية داخل قلم المحكمة؛
- (د) تقسيم قسم الميزانية والمالية إلى قسم للميزانية وآخر للمالية؛
- (هـ) إلحاق قسم الأمن والسلامة بشعبة جديدة هي شعبة خدمات الإدارة؛
- (و) تعزيز قسم الموارد البشرية وخاصة في مجال التنمية التنظيمية؛
- (ز) نقل وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المنوطة بقلم المحكمة من شعبة الخدمات الإدارية المشتركة السابقة إلى شعبة جديدة للخدمات القضائية وتحويل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال القائم حالياً إلى قسم لخدمات إدارة المعلومات؛
- (ح) تعزيز دائرتي الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية التابعتين لقلم المحكمة وكافة الدوائر المتصلة باللغات ضمن قسم جديد للخدمات اللغوية؛

- (ط) إنشاء شعبة جديدة للعلاقات الخارجية تضم قسم الضحايا والشهود وقسم الإعلام الصحفي والتوعية وقسم التعاون والعلاقات الخارجية والمكاتب الميدانية؛
- (ي) تعزيز قسم الإعلام الصحفي والتوعية الجديد وزيادة التركيز على الموقع الشبكي للمحكمة ووسائل الإعلام الاجتماعية وعلى التوعية؛
- (ك) تركيز كافة الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة والمرتبطة بالعلاقات الخارجية (مع جهات منها، على سبيل المثال، الجمعية والدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية) والتعاون الدولي؛
- (ل) إعادة تنظيم المكاتب الميدانية على نحو يوفر ما يلزم لأداء وظائف إدارية أقوى في الميدان تحت إشراف رئيس لخدمات قلم المحكمة، يدعمه فريق متعدد التخصصات يُعنى بالتوعية وبالضحايا فضلاً عن الموارد المكرسة للإدارة والأمن ولتعزيز جانب الشهود.

٥- وهذه الأهداف وكذلك الجوانب الأكثر تفصيلاً من مشروع الرؤية ستتم بلورتها في المواضيع المناسبة من هذا التقرير،

٦- وتجدر ملاحظة أن هذا التقرير لا يتضمن أية قرارات ذات صلة بمستقبل قسم دعم المحامين الحالي ومكتب المحامي العام للدفاع وقسم مشاركة وتعويض الضحايا ومكتب المحامي العام للضحايا، وتخضع أية توصيات أو قرارات تتعلق بهذه المكاتب الأربعة لقرار مسبق تتخذه جلسة عامة للقضاة بشأن أنظمة المحكمة، وعلى هذا فإن بداية الاستعراض في مرحلته الرابعة لهذه المكاتب قد تم تأجيله رهناً بما تتمخض عنه المحادثات الجارية بشأن إمكانية إنشاء مكتب واحد خاص بالضحايا ومكتب واحد خاص بالدفاع،

هيكل إداري متين

ثالثاً-

٧- استناداً إلى التحليلات والتوصيات التي قدمها فريق إعادة الرؤية، قرر المسجل إحداث هيكل إداري متين خاص بقلم المحكمة، وسوف يلعب ديوان المسجل دوراً مركزياً في هذا الهيكل، بالإضافة إلى ذلك أنشئ فريق إداري تابع لقلم المحكمة يضم المسجل والمديرين الحاليين الاثنين (المديرين الثلاثة مستقبلاً) والمستشار القانوني، وسيقوم رئيس للديوان سيتم إحداث منصبه داخل ديوان المسجل، بدور السكرتير لدى فريق إدارة قلم المحكمة، وستكون للمديرين صغيرة الحجم تعزز عملهم في مجال الإدارة الاستراتيجية للشعب التابعة لهم، وداخل كل شعبة، سيقوم فريق لإدارة الشعبة يضم المدير ورؤساء الأقسام العاملين تحت مسؤوليته، بالاجتماع بصورة منتظمة، وهذه البنية الإدارية نفسها ستكون قائمة على مستوى كل قسم، حيث سيُدعى رؤساء الأقسام إلى الاجتماع بصورة منتظمة في صلب فريق لإدارة الأقسام برؤساء الوحدات وغيرهم من الموظفين المعيّنين داخل القسم،

٨- وقد اتفق المسجل والمديرون على توزيع عدد من مهام الإدارة التنفيذية داخل المنظمة، وتتصل هذه المهام بتكامل وتوحيد الوظائف على صعيد المنظومة تربط بين أجزاء قلم المحكمة بما في ذلك الوظائف الرئيسية الاستراتيجية والرقابية مثل تحديد الأهداف التنظيمية والأولويات الاستراتيجية ورسم السياسات، وتخطيط الموارد الاستراتيجي، والشؤون المشتركة بين الأجهزة وإدارة الأزمات. وتشمل بالإضافة إلى ذلك إدارة الأداء التنظيمي والتقييم بمراجعة الحسابات وعمليات الاتصال الداخلي وإدارة المخاطر. ومبدأ قلم المحكمة الواحد لا غير هو من منظور قلم المحكمة الأساس للتطبيق الفعال لمبدأ محكمة واحدة لا غير.

٩- ويقوم ديوان المسجل بدعم المسجل في توفير الريادة الاستراتيجية، والتنسيق بين كافة شعب وأقسام قلم المحكمة واسداء التوجيه لها وفي مجال تدبير شؤون ومراقبة قلم المحكمة بما في ذلك تيسير تدفق المعلومات من شعب قلم المحكمة وإليها. ويقوم ديوان المسجل بالإضافة إلى ذلك بتوفير الدعم للمسجل في الاضطلاع بهذه الوظائف التنفيذية فضلاً عن الحفاظ على الاتساق من خلال التنسيق بين كافة الوظائف التنفيذية التي يفوض بها إلى جهات أخرى داخل قلم المحكمة. كما يضطلع ديوان المسجل بالتنسيق الفعال العالي المستوى بالنيابة عن المسجل مع الشركاء داخل المحكمة فضلاً عن أصحاب المصلحة الخارجيين فيما يتصل بالدور التمثيلي للمسجل.

١٠- وسيتم تنفيذ نظام تفويض السلطة من المسجل إلى المديرين ومن المديرين إلى رؤساء الأقسام. وسيقترن تفويض السلطة بإمترات واضحة تخص اتخاذ القرارات، والمساءلة الجلية وقيام نظام صارم لإدارة الأداء. ويجب إرساء نظام كفؤ لتدفق المعلومات فضلاً عن نظام لتقاسم المعلومات. والغرض الشامل من إعادة النظر في هيكل الإدارة هو تمكين المديرين داخل قلم المحكمة من تولي المسؤولية عن تدبير شؤون الوحدات التنظيمية المعنية؛ واتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة لهم، وتحقيق النتائج وإدارة مواردها البشرية والمالية بنفسها. والتمكين تصحبه المساءلة. وسوف يُسأل المديرون عن المخرجات والنتائج فيما يخص الإدارة السليمة للموارد التي عُهد بما إليهم والتقييد بالأنظمة والقواعد والسياسات. وينبغي كفاءة المساءلة بالدرجة الأولى، لكن لا على سبيل الحصر، من خلال نظام لإدارة الأداء.

١١- وسوف يكون فريق إدارة قلم المحكمة مسؤولاً، ضمن الهيكل الجديد لقلم المحكمة وبقيادة المسجل مسؤولاً عن مراقبة أداء كافة المهام التنفيذية.

رابعاً- الحد من مسالك إبلاغ المقرر

١٢- يقتضي الهيكل التنظيمي القائم على صعيد قلم المحكمة تولي عدد كبير من الأقسام تقديم التقارير مباشرة إلى المسجل. وقد أفضى هذا الوضع إلى عبء مشط من العمل ملقى على عاتق المسجل. أما في الهيكل الجديد فإن المستشار القانوني وحده، فضلاً عن المديرين الثلاثة، هو الذي يقدم تقاريره بصورة مباشرة إلى المسجل. وهذا نتيجة لضرورة العمل على تقديم الدعم القانوني المنسق والقوي لقلم المحكمة عامة. وتقوم كافة الأقسام الأخرى بتقديم تقاريرها إلى مدير واحد من المديرين الثلاثة.

خامساً- تعزيز الدعم القانوني المنسق

١٣- إن المكتب القانوني مسؤول عن تنسيق جميع الأنشطة القانونية داخل قلم المحكمة وكفالة اتباع قلم المحكمة لنهج قانوني موحد في اضطلاع بكافة الأنشطة الإدارية والقضائية والخارجية. وسيتكفل المكتب القانوني بتأمين أن يتكلم المسجل بصوت قانوني واحد ضمن الإطار القانوني للمحكمة. ومثلما هو مبين في ذلك الإطار، يتوخى لعب المكتب القانوني دوراً بارزاً في أداء قلم المحكمة لوظائفه مستقبلاً. وإشعاع هذا المكتب راجع إلى الدور المركزي للإجراءات القضائية التي تضطلع بها المحكمة. ويتمثل صلب هذه الإجراءات في الدعاوى التي تُحال إلى المحكمة ويلعب في هذا الصدد المكتب القانوني دوراً مركزياً فيما يتصل بإنتاج وتنسيق واستعراض تلك الدعاوى المحالة. وسوف ينشئ المكتب القانوني شبكة قانونية تضم كافة الموظفين القانونيين داخل قلم المحكمة. وستكون هذه الشبكة متركزاً لتقاسم المعلومات وللتشاور بين الأقران.

سادساً- شعبة خدمات الإدارة، تعزيز دور المدير

١٤- تتألف شعبة خدمات الإدارة من قسم الميزانية وقسم المالية وقسم الموارد البشرية وقسم الخدمات العامة وقسم السلامة والأمن. وقد حدثت بعض التغييرات في تنظيم هذه الشعبة شملت ما يلي: '١' تم تقسيم قسم الميزانية والمالية الذي كان قسماً واحداً إلى قسمين منفصلين؛ '٢' تحول قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال سابقاً إلى قسم خدمات إدارة المعلومات وتم نقله إلى شعبة الخدمات القضائية التي أعيد تسميتها؛ '٣' وقسم السلامة والأمن الذي كان في الماضي يقدم تقاريره مباشرة إلى المسجل أصبح الآن جزءاً من شعبة خدمات الإدارة.

١٥- ويلعب المدير، في صلب هذه الشعبة، دوراً مزدوجاً متمثلاً في توفير الدعم الحاسم لأداء المنظمة ككل وكفالة التقيد بالإطار الإداري الجاري تطبيقه. والمدير مسؤول عن اتباع نهج شمولي ومتكامل ومنسق في توخي غايات وأنشطة الشعبة. وعلى المدير أن يعمل على إيجاد نواحي التآزر بين أقسام الشعبة في مجال أداء خدمات الإدارة. وبالإضافة إلى المسؤوليات الموضوعية للمقابلة على عاتق المدير وباعتباره عضواً في فريق إدارة قلم المحكمة يشارك المدير في اتخاذ القرارات المتعلقة بأهم المسائل الاستراتيجية والمتصلة بالسياسات على صعيد قلم المحكمة عموماً. وسيكون المدير مسؤولاً على عدد من الوظائف التنفيذية مثل التخطيط الاستراتيجي للموارد والأداء التنظيمي والقيام بدور مركز التنسيق بالنسبة لإدارة المخاطر والتوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات.

سابعاً- الفصل بين وظائف الميزانية ووظائف المالية

١٦- سيقوم قسم الميزانية، في ظل الإشراف المباشر لمديره، بتأمين الخدمات الملائمة التي يُسديها قلم المحكمة دعماً لكافة أجهزة وأنشطة المحكمة مع ضمان أفضل الأداء في مجال تحقيق أهداف المحكمة وولايتها. ويسدي قسم الميزانية خدمات للمحكمة تتسم بالكفاءة وحُسن التوقيت والدقة في مجال الميزنة والمراقبة فضلاً عن تقديم المعلومات الخاصة بالميزانية والتنبؤات والتقارير التي ترفع إلى الإدارة ولجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") والجمعية. وسيلعب قسم الميزانية دوراً مركزياً فيما يتصل بتخطيط الموارد الاستراتيجية. وسوف يعمل هذا القسم بالتعاون الوثيق مع قسم المالية.

١٧- وسيتكفل قسم المالية، في ظل الإشراف المباشر لمديره، بإسداء قلم المحكمة خدمات مالية ملائمة دعماً لكافة أجهزة وأنشطة المحكمة. وسيوفر قسم المالية خدمات مالية تتسم بالكفاءة وحُسن التوقيت والدقة والشفافية بما يفي باحتياجات العملاء في الوقت الذي يضطلع فيه بصورة متواصلة بتقييم الممارسات المتصلة بالعمل لضمان التحسّن الدائم.

ثامناً- قسم السلامة والأمن

١٨- فيما كان قسم السلامة والأمن، في نطاق الهيكل التنظيمي السابق لقلم المحكمة، يرفع تقاريره بصورة مباشرة إلى المسجل، سيصبح الآن جزءاً من شعبة خدمات الإدارة. واستناداً إلى التوصيات التي قدمها فريق إعادة الرؤية، اتخذت جملة من التدابير من أجل الاستخدام الأكفأ للموارد من الموظفين. وهذا سوف يضمن زيادة متواضعة في الاحتياجات من الموظفين عندما تنتقل المحكمة إلى مبانيها الجديدة.

تاسعاً- تعزيز قسم الموارد البشرية

١٩- سيتم إلغاء الفصل المعهود بين وحدة التوظيف ووحدة إدارة شؤون الموظفين، وسوف يتم إدماجهما في صلب وحدة واحدة ومن ثم تنشأ أوجه من التآزر بين الوظائف الوثيقة الصلة ببعضها بعضاً بالإضافة إلى ذلك ستنشأ وحدة للتطوير التنظيمي تركز لإيجاد نهج منسق في التصدي لإدارة الأداء والتعلم والتطوير وتنمية وتنفيذ السياسات المتعلقة بالموارد البشرية. علاوة على

ذلك، سينتزع قسم الموارد البشرية وظيفة كشف المرتبات من قسم المالية ولو أن قسم المالية سيحتفظ بوظيفة الرقابة المالية فيما يتصل بتنفيذ بنود كشف المرتبات.

عاشراً - شعبة خدمات الدعم القضائي، وتعزيز دور المدير

٢٠ - سوف تتألف شعبة خدمات الدعم القضائي من الأقسام التالي ذكرها: قسم خدمات إدارة المعلومات، قسم الخدمات اللغوية، قسم الاحتجاز، قسم دعم المحامين وقسم مشاركة وتعويض الضحايا. بالإضافة إلى ذلك وتوخياً للأغراض الإدارية يشرف المدير على سير أعمال مكتب المحامي العام للدفاع ومكتب المحامي العام للضحايا. ومثلما تمت الإشارة إليه آنفاً، فإن هذين المكتبين الأخيرين وكذلك قسم دعم المحامين وقسم مشاركة وتعويض الضحايا هي أقسام خارجة حالياً عن نطاق تحليل المرحلة الرابعة من مشروع إعادة الرؤية. وقد تم تأجيل الشروع في المرحلة الرابعة من استعراض هذه الأقسام والمكاتب في انتظار حصيلة المناقشات الدائرة بشأن إمكانية إنشاء مكتب واحد للضحايا ومكتب واحد للدفاع وقرار يصدر عن الجلسة العامة للقضاة بشأن التعديلات الواجب إدخالها على لائحة المحكمة.

٢١ - وسوف يقوم مكتب المدير بتوفير الريادة الاستراتيجية والتنسيق للأقسام التابعة لشعبته وسوف يرقب الإجراءات القضائية للمحكمة وفقاً للولايات المنوطة بهذه الأقسام وينسق تنفيذ القرارات التي تتخذها المحكمة فيما بين مختلف أقسام قلم المحكمة ويتفاعل مع شتى الجهات الفاعلة في مجال الدعوي (كالدوائر والمشاركين وغيرهما من أصحاب المصلحة). وسوف يلعب مدير خدمات الدعم الإداري دوراً أساسياً في إدارة قلم المحكمة خاصة فيما يتصل بوظائف الدعم القضائي التي تتولاها. وسوف يقدم المدير، في إطار الخطة التنظيمية الجديدة لقلم المحكمة، الريادة الاستراتيجية وسيفوض المسؤوليات التشغيلية إلى الأقسام الخاضعة لسلطته وبشراكة حثيثة في فريق إدارة قلم المحكمة.

٢٢ - وقرر المسجل إنشاء وحدة لإدارة المعلومات القضائية داخل قسم إدارة المحكمة. وسيتم نقل عدد من المناصب ذات المسؤولية عن نظام المحكمة الإلكترونية المنوطة حالياً بقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى وحدة إدارة المعلومات القضائية. وهذا سوف يؤمن تنفيذ وتطوير نظام المحكمة الإلكترونية من منظور المستخدم النهائي للمحكمة الإلكترونية بدلاً من منظور تكنولوجيا المعلومات.

٢٣ - وفي هذا السياق تجدر ملاحظة أنه ستنشأ وظيفة مؤقتة لمدير المشروع لكي يشرف على الاستراتيجية المشتركة بين الأجهزة والمتعلقة بزيادة تطوير وتنفيذ نظام المحكمة الإلكترونية، بما في ذلك تطوير قاعدة للبيانات خاصة بالمحكمة بأسرها تشتمل على التوابت القضائية للمحكمة. ومن المتوقع أن يستغرق تطوير وتنفيذ هذا المشروع سنتين على الأقل. وسوف يعمل مدير المشروع عن كتب مع كل من رئيس نظام إدارة المحكمة ودائرة نظم إدارة المعلومات.

حادي عشر - تحويل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى قسم خدمات إدارة المعلومات

٢٤ - اتخذ قرار بدمج قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمكتبة (التي كانت تابعة أصلاً قسم الإعلام والتوثيق سابقاً) ومكتب أمن المعلومات (الذي كان تابعاً أصلاً قسم الأمن والسلامة) في صلب قسم جديد لخدمات إدارة المعلومات. مع التركيز بشكل قوي على إدارة المعلومات من منظور المستخدم النهائي بدلاً من منظور تكنولوجيا المعلومات. وأجرى فريق إعادة الرؤية تحليلاً مفصلاً ودقيقاً لأساليب التوظيف والعمل القائمة حالياً وتقدم بمقترحات مفصلة أيدها المسجل تهدف إلى الاستفادة الأكثر كفاءة من الموارد والإمكانات المتاحة لزيادة المنتجات.

ثاني عشر - دعم قسم الخدمات اللغوية

٢٥ - سيصبح قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية سابقاً قسم الخدمات اللغوية الجديد. وسير أعمال هذا القسم بشكل كفؤ له تأثير كبير على التعجيل بالإجراءات القضائية. وكانت الضرورة تدعو إلى تعزيز قدرة دائرة الخدمات اللغوية في مجال الترجمة من اللغتين الإنكليزية والفرنسية وإنشاء وظائف إضافية لمراجعين. علاوة على ذلك سيتم تعزيز الاتصال بين المراجعين والمترجمين لضمان المساءلة الصارمة عن جودة وكمية الترجمات.

ثالث عشر - إنشاء شعبة جديدة تُعنى بالعلاقات الخارجية ومسائل التعاون

٢٦ - تقرر إنشاء شعبة للعلاقات الخارجية في تموز/يوليه ٢٠١٤، بالاستناد إلى التوصيات التي تمخضت عنها التحليل التي أُجريت في نطاق المرحلة الثانية من عمل فريق إعادة الرؤية. وسوف تتألف الشعبة من قسم الضحايا والشهود وقسم الإعلام والتوعية وقسم جديد للتعاون والعلاقات الخارجية والمكاتب الميدانية التابعة للمحكمة. وأنشئت الشعبة بغرض تأمين التنسيق الأفضل والريادة الاستراتيجية المعززة الخاصة بكافة المهام التي يؤديها قلم المحكمة والتي تؤثر أو يمكن أن تؤثر على الصورة الخارجية لقلم المحكمة وللمحكمة وعلى الدعم الذي يقدمه أصحاب المصلحة للعمليات التي قد تقوم بها المحكمة. على هذا النحو، وبإنشاء هذه الشعبة، تمت كفاءة المزيد من التنسيق وجوانب التآزر بين أنشطة الإعلام والتوعية والدبلوماسية وتعاون الدول مما يساعد على تحسين أدائها. وسوف تُعزز الشعبة الجديدة الوجود الميداني للمحكمة وعملياتها وستيسر أنشطة التنسيق والدعم على الصعيد الميداني فتحل هذه الوظائف مكانة أبرز ومكانة استراتيجية في هيكل قلم المحكمة.

٢٧ - وسيكون هناك مدير على رأس هذه الشعبة مسؤول عن بنائها لبننة وكفاءة أدائها على النحو السليم لوظائفها. وسوف يركز هذا المدير على الإدارة الاستراتيجية للشعبة، وسيتم تفويض المسؤوليات التشغيلية إلى الأقسام التي تخضع لمسؤوليته. وسيقتضى من المدير أن يكون عضواً نشطاً وكفؤاً في صلب فريق إدارة قلم المحكمة.

٢٨ - وقسم الضحايا والشهود الذي كان معروفاً سابقاً بوصفه وحدة الضحايا والشهود كان واحداً من أولى الأقسام التي خضعت للتحليل في نطاق المرحلة الرابعة من مشروع إعادة الرؤية. واستناداً إلى التوصيات التي قدمها فريق إعادة الرؤية، تم إيجاد جوانب تآزر بين وظائف منفصلة سابقاً تتصل بالحماية والدعم والعمليات. واتباع نهج متكامل في الهيكل الجديد يضمن الدعم والحماية الفعالين في الميدان بدلاً من العمل انطلاقاً من المقر.

٢٩ - وسيتم كذلك تعزيز قسم الإعلام الصحفي والتوعية الذي كان يعرف سابقاً بقسم الإعلام والتوثيق. ولهذا القسم دوره الحاسم في تشكيل الصورة العامة التي تظهر بها المحكمة أمام العالم. وسيخصص المزيد من الموارد لهذا القسم بغية تعزيز قدرته على تطوير وتنفيذ استراتيجيات توعية فعالة فضلاً عن إدارة الموقع الشبكي الجديد للمحكمة واستراتيجيات الاتصال بوسائل الإعلام الاجتماعية.

٣٠ - وسيضم قسم التعاون والعلاقات الخارجية المنشأ حديثاً وحدات ثلاث هي: وحدة للعلاقات الخارجية والتعاون مع الدول، وحدة للتحليل القطري ووحدة للتنسيق والدعم الميدانيين. وستقوم وحدة العلاقات الخارجية والتعاون مع الدول بتنسيق كافة العلاقات الخارجية مع الدول الأطراف، وجمعية الدول الأطراف وغيرهما من أصحاب المصلحة ذوي الشأن من قبيل الدول غير الأطراف والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومجامع التفكير. وستُعنى الوحدة كذلك بتنفيذ كافة الطلبات المتعلقة بالتعاون بين الدول وهو تعاون يقتضيه الفصل التاسع من نظام روما الأساسي.

وستجتمع وحدة التحليل القطري بين كافة الموظفين الذين يؤدون وظائف تحليلية شتى مثل الوظائف ذات الصلة بالأمن ووسائل الإعلام والوظائف السياسية فضلاً عن المعلومات الاستخباراتية المباشرة. والتقريب بين هذه الموارد من الموظفين ستتحقق جوانب تآزر فيما بين مختلف الوظائف التحليلية مما يعزز نوعية وجودة التحليل التي تقدم وينير أفضل السبيل أفضل أمام استراتيجية المحكمة وعملها. وستقوم وحدة التنسيق والدعم الميدانيين بتوفير الدعم الإداري والعملية واللوجستي للمكاتب الميدانية وستنطوي على وظيفة تنسيقية لتخطيط البعثات إلى الميدان.

٣١- كما سيطرأ تغيير كبير على هيكل المكاتب الميدانية. ومثلما سبقت الإشارة إلى ذلك، يتوخى الهيكل الحالي فيما يخص المكاتب الميدانية نهج الحجرات المستقلة للعمل في الميدان ويفتقر إلى مستويات التعاون المطلوبة. أما بالنسبة للهيكل الجديد فمعظم المكاتب الميدانية سيرأسها رئيس لخدمات قلم المحكمة (من الفئة الفنية ف-٥) يرفع تقاريره مباشرة إلى مدير شعبة العلاقات الخارجية. وسيساعد رئيس خدمات قلم المحكمة موظف إداري ومكلف بالعمليات (من الفئة الفنية ف-٣). بالإضافة إلى ذلك سيكون لكل مكتب موظف أمن ميداني (من الفئة الفنية ف-٣) وموظفون عاملون في صلب فريق متعدد التخصصات يركز على مسائل التوعية والضحايا. وأخيراً سيكون لكل موظف واحد أو أكثر يُعنى بخدمات الضحايا والشهود يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس دائرة الضحايا والشهود ولكن ينسق، للأغراض الإدارية، مع رئيس خدمات قلم المحكمة للمكتب الميداني. وفضلاً عن الضحايا التابعين لدائرة الضحايا والشهود يقدم كافة الموظفين الآخرين في الميدان تقاريرهم إلى رئيس خدمات قلم المحكمة للمكتب الميداني.

رابع عشر - المبلغ الإجمالي للميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٥

٣٢- حددت الجمعية، في دورتها الثالثة عشرة، التفويض الممنوح للمسجل بمواصلة إعادة تنظيم وترشيد الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة وذلك "ضمن حدود المبلغ الإجمالي للميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٥ والعدد الأقصى من الوظائف الثابتة والمعتمدة"^(٣). وتؤكد المسجل على هذا النحو من أن كافة القرارات التي اتخذت والمتولدة عن التوصيات المقدمة في إطار إعادة الرؤية هي قرارات في حدود المبالغ المتفق عليها من قبل الجمعية لغرض هذه الممارسة.

٣٣- واتفقت الجمعية على معيارين اثنين لغرض رسم حدود المبلغ الجملي أذن للمسجل على أساسهما بإعادة تنظيم وترشيد الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة: '١' الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة لعام ٢٠١٥ والبالغة ٦٥,٢ مليون يورو؛ و'٢' العدد الأقصى من الوظائف الثابتة والمعتمدة. وفيما يتعلق بالمعيار الثاني الخاص بموظفي قلم المحكمة كما أقرته الجمعية فهو يضم ٤٩٦ وظيفة ثابتة قدر المبلغ المتصل بها بـ ٣٧,٣ مليون يورو ومكافئ دوام كامل بمقدار ٦٥,٤ لوظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة ممولة في حدود المبلغ المعتمد الذي قدره ٥,٦ مليون يورو للمساعدة المؤقتة العامة وموارد موظفين أخرى (بمقدار ١,١ مليون يورو تقابل المساعدة المؤقتة للاجتماعات، ولوقت العمل الإضافي وللخبراء الاستشاريين). ويبلغ مجموع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ الخاصة بالموظفين وتكاليف أخرى متصلة بالموظفين في قلم المحكمة ما مقداره ١٤٠,٩ مليون يورو.

٣٤- ثم إن القرارات التي اتخذها المسجل تقوم بالأخص على أساس هيكل قلم المحكمة كما تم إقراره لأغراض الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٥ وبما يتماشى مع مستويات الأنشطة المقدمة التي تركز عليها تلك الميزانية. وأي عبء جديد للعمل أو غير ذلك من المستلزمات التي لم توقعها الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٥ ليست جزءاً من هذه الممارسة وهي بحاجة إلى أن تعالج على انفصال

(٣) الوثائق الرسمية ... ، الدورة الثالثة عشرة ... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث-ألف، القرار ICC-ASP/13/Res.1، الفرع طاء، الفقرة ٢.

باعتبارها متطلبات إضافية يجوز للمسجل أن يعرضها كجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦. هذا ومن المتوقع أن يتيح الهيكل الجديد لقلم المحكمة التحكم فيما يشهد من نمو للموارد من خلال أوجه التآزر المادي. ومثل هذه الأوجه ستؤدي إلى مستوى منخفض بشكل محسوس للزيادات التي تحدث مقارنة بما كان سيتطلبه الأمر لو لم يحدث أي تغيير في الهيكل.

خامس عشر - الانتقال والتطور التنظيمي

٣٥- الآن وقد اتخذت جميع القرارات ذات الصلة بمشروع إعادة الرؤية تدعو الضرورة إلى التركيز على تنفيذها بكفاءة وفي الوقت المناسب. وسوف تستحدث عملية انتقال تشمل كافة التدابير اللازمة لكفالة التنفيذ التام للقرارات الهيكلية التي يتخذها المسجل. واستناداً إلى قرارات المسجل ستلقى على عاتق المديرين ورؤساء الأقسام مسؤولية وضع خطط للعمل فيما يتعلق بكافة المناصب الجديدة والمتغيرة داخل شعبهم أو أقسامهم. وسيحظون بدعم قسم الموارد البشرية الذي عمد فعلاً إلى إنشاء فرقة عمل مؤقتة لتوجيه وتنفيذ عملية الانتقال في الأشهر المقبلة. وتتألف فرقة العمل هذه من موظفين تابعين لقسم الموارد البشرية وأخصائيين موظفين مؤقتاً في مجال تقصي العمل والتوظيف والتصنيف الخارجي وسيكرس أعضاء هذه الفرقة جهودهم لعملية الانتقال طيلة الأشهر القليلة المقبلة.

٣٦- وستعين استكمال الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالموظفين بحلول أواسط أيار/مايو. وسترسل هذه الدراسات الاستقصائية إلى المصنفين الخارجيين المنتظر أن يقدموا تعقيباتهم في أجل لا يتعدى أواسط شهر حزيران/يونيه. عندها سيتمكن قسم الموارد البشرية ورؤساء الأقسام من قضاء ما يتبقى من شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥ في سبيل العمل التحضيري ريثما يصدر المسجل قراراته النهائية. ويفضل هذا الإطار الزمني الطموح ولكنه الضروري يرى أن الموظفين سيبلغون بالوظائف المسندة إليهم قبيل ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وبحلول ذلك التاريخ سيكون جميع الموظفين قد بلغوا رسمياً بما إذا كانت وظيفتهم ستبقى على حالها أو سيطراً عليها تغيير جوهري. والغرض من هذه الممارسة كفالة أن يتم، ضمن حدود واقعية، تنفيذ عملية التوظيف للمرشحين الداخليين ذوي الأولوية ضمن إطار زمني صارم.

٣٧- وستعين تهيئة عملية الانتقال على النحو الذي يفني بالاحتياجات الفردية لكل قسم بالنظر إلى أن البعض من الأقسام ستشارك مشاركة حثيثة في عملية النقلة إلى المباني الجديدة. وستتلقى رؤساء الأقسام، تحت إمرة المديرين، كل ما يتطلبونه من دعم لتمكين أقسامهم من الانتقال من الهيكل والملاك الوظيفي الحاليين إلى الهيكل والملاك الجديدين وفقاً لما أقره المسجل. وعلى حين أن قرارات السياسة العامة المتصلة بالهيكل التي يتخذها المسجل هي قرارات نهائية إلا أن قراراته فيما يخص ملاك الموظفين ستكون مؤقتة في جانب منها حيث سترتب إجراء دراسات استقصائية للعمل وإعادة تصنيف لبعض الوظائف.